ذكر اثنين واحد

أقول إن أريد أنه لم يذكر إلا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق على شيء من الصفة لأنها البتة تكون للتخصيص
أو توضيح أو مدح أو نحو ذلك وإن أريد أنه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئاً آخر كالتأكيد
والتخصيص وغيرهما فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
وتفسيره كان الدابة ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الأمر كذلك عند التحقيق الأترى أن السكاكي
جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما أنه ليس ببدل فظاهر لأنه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيه أيضاً نظر لأنا لا نم أن البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الأترى إلى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن أن لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل
لا يبعد أن يقال الأولى أنه بدل لأنه مقصود بالنسبة إذ النهي إنما هو من اتخاذ الاثنين من الإله على ما مر تقريره وأما الإبدال
منه أي من المسند إليه وفي هذا إشعار بأن المسند إليه هو المبدل منه وهذا بالنظر إلى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في
جاءني أخوك زيد هو أخوك والآن المسند إليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح إيماء إلى ذلك فلزيادة التقرير نحو
جاءني أخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم أكثرهم
في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه وإن لم يكن مفهومه بعضاً من مفهومه فنحو العينين اثنين
إذا جعلناه بدلاً يكون بدل الكل دون البعض لأن ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العينين وسلب زيد ثوبه في
بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملاً عليه لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره
منتظرة له فيجيء مبيناً وملخصاً لما أجمل أولاً وسكت عن بدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام فإن قلت لم قال هنا لزيادة
التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد أخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من إضافة المصدر إلى
المعمول أو إضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الإيماء إلى أن البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة
يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فإن المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق
المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار أن المتبوع مشتمل على التابع إجمالاً
فكأنه مذكور أولاً أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلأن المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به
التابع نحو أعجبني زيد إذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيداً إذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حماره بدل غلط

أما العطف أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه

لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح البتة لما فيه من التفصيل
بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير كما مر وكان الأحسن أن يقال لزيادة التقرير
والإيضاح كما وقع في المفتاح وأما العطف أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه فلتفصيل المسند
إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فإن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل إذ الواو إنما هو للجمع المطلق
أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو فإن فيه تفصيلاً للفاعل مع أنه ليس من عطف المسند إليه بل من عطف الجمل أو لتفصيل المسند بأنه قد حصل من
أحد المذكورين أولاً ومن الآخر بعده مع تراخ أو غير تراخ كذلك أي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو
بعد يوم أو سنة وما أشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند
وتختلف من جهة أن الفاء يدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثلها إلا
أن فيه دلالة على أن ما قبلها ما ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها والتحقيق أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء
ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل
ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد إذا جاؤوا معاً ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم فحتى لتفصيل المسند في حتى أنه يعتبر في الذهن تعلقه
بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً باعتبار أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها فإن قلت العطف على المسند إليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضاً فكان الأحسن أن يقول أو لتفصيلهما معاً قلت ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن
النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد وكذا الإثبات وجملة الأمر أن من كلام فيه أمر زائد على مجرد
إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه فالأمر الزائد هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه انتهى
فكأنه في نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض إثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم أن المجيء زيد وعمرو والشك
إنما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لأجل تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفياً للمجيء عقيب
مجيء زيد ويحتمل أنهما جاءا معاً أو جاء عمرو قبل زيد أو بعده بمهلة فإن قلت فهل يكون العطف على المسند إليه بالفاء من
غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فإنا لو تأملنا إذا كان الموصوف واحداً قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند
إليه لأنه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام وكم مثلها ولا دلالة فيما ذكر على أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند أو رد السامع
عن الخطأ في الحكم إلى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد أو أنهما

Copyright King Saud University